

الاقتراض عبر السندات الحكومية وتأثيره في الكسل المصرفي

Borrowing through government bonds and its impact on bank laziness

أ.م.د. امير علي خليل الموسوي
A.M.D. Amir Ali Khalil Al-Musawi
ameer.ali@uokerbala.edu.iq
جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد
Karbala University / College of
Administration and Economics
Economics

زينب داود سلمان الوردى
Zainab Daoud Salman Al-Wardi
zainab89zd@gmail.com
جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد
Karbala University / College of
Administration and Economics
Economics

المستخلص:

هدفت الدراسة الى تحليل اتجاه حجم الاقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية وكذلك تحليل حجم الائتمان المصرفي المقدم للمؤسسات العامة والخاصة ومعرفة تأثير الاقتراض الحكومي في تعظيم الكسل المصرفي، ان الكسل المصرفي هو احد اهم اسباب فشل القطاع المصرفي وندرة الفرص فيه لما فيه من توجيه وبشكل كبير نحو الاقتراض الحكومي ومن هنا تأتي اهمية الدراسة، اذ ان فهم تكاليف كفاءة تمويل الإنفاق الحكومي من خلال الاقتراض المحلي امر ضروري كجزء من تصميم نظام مالي مناسب، وكانت عينة الدراسة تتكون من مجموعة البيانات المستحصلة للمصارف العراقية بين 2016 لغاية 2022، وقد تم استخدام برنامج Spss و Excel لتحليل النتائج، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كانت ابرزها فشل العلاقة في الاجل القصير والاجل الطويل بين الاقتراض عبر السندات الحكومية وتأثيره في الكسل المصرفي وتبين من خلال ذلك وجود علاقة طردية بين الاقتراض الحكومي وتعظيم الكسل المصرفي في المؤسسات المالية العراقية.
كلمات مفتاحية : الاقتراض الحكومي ، السندات الحكومية، الكسل المصرفي .

Abstract:

Banking laziness is one of the most important reasons for the failure of the banking sector and the scarcity of opportunities in it because it is highly directed towards government lending, hence the importance of the study, as understanding the costs of efficient financing of government spending through local borrowing is necessary as part of designing an appropriate financial system. The study aimed to analyze the trend of the volume of government borrowing from banking institutions, as well as to analyze the volume of bank credit provided to public and private institutions, and to know the effect of government lending in maximizing bank laziness. To analyze the results, the study reached a set of results, the most prominent of which was the failure of the relationship in the short and long term between borrowing through government bonds and its impact on banking laziness.

Keywords: government borrowing, government bonds, bank laziness.

1-المقدمة:

أن معظم الأبحاث التي أجريت حتى الآن كانت في البلدان المتقدمة ، لذلك ينصب التركيز على نقاط الضعف في الدول العربية بشكل عام ، والعراق بشكل خاص ، وبشكل أساسي على زيادة الاستثمار الخاص كما ان المصارف في البلدان النامية التي لديها ديون حكومية محلية تعد من المصارف الكسولة ، وبعبارة أخرى ان العائد الآمن من حيازة السندات الحكومية يمكن المصارف من التهرب من اهتمامها بالاقتراض الخاص ولكن التفسير الأكثر مباشرة للمزاحمة الفائضة هو ان السندات الحكومية توضع لدى المصارف بسعر اعلى من سعر السوق. ان فرضية الكسل المصرفي من الفرضيات المهمة المفسرة للسلوك المصرفي اذ ان الزيادة المستمرة في الاقتراض الحكومي عبر السندات الحكومية مكن ان يؤدي الى تخفيض حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الذي يعد ذو مخاطر عالية عند مقارنتها مع القطاع الحكومي . يتكون هذا البحث من أربعة محاور يشمل المبحث الأول عرض المنهجية العلمية للدراسة اما المبحث الثاني فهو يقدم الاطار النظري للبحث، بينما المبحث الثالث فهو يقدم الاطار العملي , أخيرا المبحث الرابع الذي يتم من خلاله عرض اهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة الحالية .

المبحث الأول:

2. منهجية البحث:

يقدم هذا المبحث المنهجية العلمية لموضوع البحث من خلال عرض اهم الأهداف التي جاءت من اجلها الدراسة وتحديد المشكلات الرئيسية وكذلك وضع اهم الفرضيات التي تستند اليها هذه الدراسة وهي كالآتي :

1-2 مشكلة البحث

تعد المصارف من اهم المؤسسات المالية التي تعمل على توجيه الاستثمارات في اي اقتصاد عبر التسهيلات الائتمانية الا انه من الملاحظ في العراق ضعف هذا الدور من قبل المصارف او قد يكون الاقتراض الحكومي عبر السندات الحكومية له آثاره السلبية على الاستثمار الخاص، لا سيما في سياق البلدان النامية، ومع ذلك قد تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل التالي :-

-هل الاقتراض الحكومي عبر السندات الحكومية من المؤسسات المصرفية يؤدي الى تعاظم الكسل المصرفي؟

2-2 هدف البحث:

تهدف الدراسة الى تحقيق عدة اهداف:

1. تحليل اتجاه حجم الاقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية وادوات الاقتراض المعتمدة.
2. قياس مدى تأثير الاقتراض الحكومي عبر السندات الحكومية لدى المصارف في تعظيم الكسل المصرفي.

3-2 فرضية البحث

انطلقت الدراسة بعد تحديد مشكلتها واهميتها واهدافها لتستند على مجموعة من الفرضيات وأهمها كالآتي :-

اولاً : اختبار علاقات الارتباط بين متغيرات البحث

الفرضية الرئيسية : تنص على (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية و الكسل المصرفي). وانبثق عنها فرضيتان فرعية هي :-

الفرضية الفرعية الأولى :

(H0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية وحجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص.

(H1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية وحجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص.

الفرضية الفرعية الثانية :

(H0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية وحجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة.

(H1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية وحجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة.

ثانياً : اختبار فرضيات التأثير بين متغيرات البحث

الفرضية الرئيسية : تنص على (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية في الكسل المصرفي). وانبثق عنها فرضيتان فرعية هي :-

الفرضية الفرعية الأولى :-

(H0) لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية في حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص.

(H1) توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية في حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص.

الفرضية الفرعية الثانية :-

(H0) لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية في حجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة.

(H1) توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية في حجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة.

4-2 أهمية البحث:

تأتي أهمية الدراسة بفهم تكاليف كفاءة تمويل الإنفاق الحكومي من خلال الاقتراض المحلي هو أمر ضروري، أن المصارف الكسولة تستثمر أموال المودعين في السندات الحكومية التي تحقق عوائد منخفضة وهذا ما يسمى بالخدمات المصرفية الكسولة. ما يعني أن المصرف يمتلك حساباً ثابتاً ومضموناً وحافز ضئيل للمخاطرة ولا يتحمل مخاطر عالية، ومن ثم فإن أموال المودعين سوف تكون محفوظة بشكل كبير وتكون الخسارة شبه معدومة ومقابل ذلك فإن الأرباح ستكون متدنية بشكل كبير. فضلاً عن ضعف استجابة المصرف لطلبات إقراض القطاع الخاص المحفوف بالمخاطر في مواجهة الزيادة المستمرة في الاقتراض الحكومي.

5-2 حدود البحث:

1- الحدود الزمنية: حددت مدة الدراسة بين شهر كانون الثاني لعام 2016 ولغاية حزيران 2022 لغرض إنجاز ما يهدف إليه البحث.

2- الحدود المكانية: تم تطبيق هذه الدراسة في القطاع المصرفي العراقي حيث شملت على عدد من المصارف الحكومية والاهلية والمتمثلة في 54 مصرفاً، شملت 6 مصارف حكومية ومنها مصرف الرشيد، ومصرف الرافدين والمصرف الزراعي والمصرف الصناعي حيث تنوعت المصارف الحكومية بين مصارف تجارية ومصارف متخصصة و 37 مصرف أهلي من أصل 48 متواجدة في العراق، وهذه الأخيرة تنقسم إلى 22 مصرفاً تجارياً محلياً، و 8 مصارف إسلامية، و 7 فرعاً لمصارف أجنبية وعربية

3. الوسائل الإحصائية المستخدمة :- استعانت الدراسة بمجموعة من المقاييس الإحصائية بهدف تحليل قوة التأثير بين متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات برنامج Excel و Spss.

المبحث الثاني:

الإطار النظري:

3-الاقتراض الحكومي:

3-1 مفهوم الاقتراض الحكومي:

يمكن تعريف الاقتراض الحكومي بأنه مجموع المبالغ التي حصلت عليها الدولة من القروض الداخلية والخارجية والفوائد المترتبة عليها مقابل بيع الحكومة لأوراق مالية وفق عقود منظمة تنص بمضمونها على التعهد بالسداد في تاريخ معين (Howard,2001:129). ويعد وهو أحد مصادر التمويل المهمة واجبة السداد ، ومن الملاحظ انه حتى لو لم تتواجد محكمة الإفلاس الدولية وعقود الديون المضمونة، سترغب الدول في سداد ديونها ، وذلك من أجل بناء سمعة طيبة في أسواق رأس المال، إذ إن التمتع بجدارة ائتمانية عالية يعني أنه يمكن للحكومة الاستمرار في الاقتراض من المستثمرين بأسعار فائدة منخفضة، لأن المستثمرين ينظرون إلى القرض على أنه ينطوي على مستوى منخفض من المخاطر، فإذا لم تكن للحكومة سمعة طيبة لدى الدائنين، فسيطلب الدائنون معدلات فائدة عالية للتعويض عن المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار، أو سيرفضون إقراض الحكومة بأموال على الإطلاق، بالإضافة للآثار السلبية على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، مما يوفر حوافز أخرى للحكومات لسداد ديونها في مواعيدها المحددة. (Nelson,2012:5)

3-2 أهمية الاقتراض الحكومي:

يلعب الاقتراض الحكومي دوراً مهماً في تكامل الاقتصاد، إذ يساعد الحكومات في تمويل نفقاتها العامة بهدف تحسين الرفاهية الاجتماعية ويشجع النمو الاقتصادي والتنمية عن طريق تراكم رأس المال في القطاع الخاص Burhanudin, (2017:162) إذ تسعى الحكومة عن طريق تنفيذ مشاريع من شأنها أن تدعم تنمية القطاعات الأساسية للاقتصاد، وعادةً ما يكون القطاع الخاص لا يرغب الاستثمار بهذه القطاعات بسبب النفقات الأولية المرتفعة التي تنطوي عليها، فعندما تستثمر الحكومات في هذه القطاعات الرئيسية، فإنها تعزز ثقة المستثمرين في هذه الأعمال، وتشمل هذه القطاعات التعليم والصحة والزراعة والصرف الصحي والتكنولوجيا والبنية التحتية وغيرها الكثير، وبالنظر إلى رأس المال الأولي الضخم اللازم لتنفيذ هذه المشاريع، تواجه الحكومات عادةً عجزاً في الموازنة، لأن الإيرادات المتولدة من هذه المشاريع غير كافية. فتلجأ الحكومة للاقتراض لسد فجوة التمويل (Appiah-Kubi, 2022:1).

3-3 وظائف الاقتراض الحكومي:

يؤدي الاقتراض الحكومي ثلاث وظائف أساسية كما موضح في الشكل (2) هي : 23-(Holtfrerich, 2016:22).

3-3-1 وظيفة الاستقرار Stabilizing function:

تُعد الحكومة مسؤولة عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلد وبالأخص في أوقات الأزمات. فيمكن للحكومة أن تقي بمسؤوليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في أوقات الأزمات عن طريق عدم خفض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب ، أي التخلي عن سياسة الموازنة المتوازنة وسد العجز عن طريق الاقتراض.

3-3-2 وظيفة تقاسم الأعباء Burden sharing function:

وهي توزيع الأعباء الضريبية عبر الأجيال. ويجب أن تكون المنفعة التي تم إنشاؤها عن طريق الإنفاق في السنة المالية الحالية مفيدة لدفعي الضرائب في السنوات المالية المقبلة أيضاً. ويجب ألا يضطر دافعو الضرائب في الفترة الحالية إلى دفع التكاليف الإجمالية للأنشطة الحكومية؛ يجب أن يساهم دافعو الضرائب المستقبليون أيضاً بما يتماشى مع الفوائد التي يحصلون

عليها من نفقات الفترة السابقة (الدفع حسب الاستخدام). من خلال تمويل خدمة الدين (الفائدة والإطفاء) عن طريق دفع الضرائب الحالية والمستمرة.

3-4 أنواع الإقتراض الحكومي:

يعتمد حجم الإقتراض على السياسات المالية ويخضع تكوينه للسياسات النقدية ومن ثم لإدارة الديون، إذ تنشئ الحكومة ديونها بإصدار سندات حكومية (وهي عقود قانونية بين الحكومة وحملة السندات) فتحصل الحكومة على الأموال مقدماً وبعدها تكون ملزمة بدفع المبلغ الأساسي لأصحاب الدين في تاريخ الاستحقاق فضلاً عن مدفوعات الفائدة ويكون الإقتراض الحكومي أما من الأفراد أو الشركات أو المؤسسات أو حكومات أخرى محلية أو أجنبية، لذا يمكن تقسيم الإقتراض الحكومي إلى إقتراض داخلي وخارجي، ويشير الإقتراض الداخلي إلى مقدار الدين الذي يحتفظ به حاملو الديون المحليون ويشير الإقتراض الخارجي إلى المبلغ الذي يحتفظ به الحائزون الأجانب (Gerleman, 2012:4).

3-4-1 الإقتراض الداخلي:

ينشأ هذا النوع من الديون عندما تقترض الحكومة من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين داخل حدود الدولة، بغض النظر عن جنسية الدائن. ويمثل الإقتراض الداخلي إجمالي الديون المستحقة على الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة لجهات دائنة داخل البلد، عندما تصدر سندات القرض داخلياً بعملة وطنية ويكتتب فيها مواطنو الدولة والمقيمون فيها سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات اقتصادية. (Mohamed, 2020: 15).

3-4-2 الإقتراض الخارجي:

ينشأ الإقتراض الخارجي نتيجةً لوجود عجز في الموارد المحلية أو لقصور حجم المدخرات الداخلية عن تغطية الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات وحاجة الدولة من العملات الصعبة. إذ تقوم الحكومة بسد هذه الفجوة من خلال اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية وذلك من خلال الإقتراض من مؤسسات مالية ومصرفية دولية ومن حكومات الدول الأخرى. (Al-Shammari, Kazem, 2016: 4).

وتقوم الحكومة بالإقتراض من البنك المركزي بطريقتين هما:-

- الإقتراض المباشر: تقوم الحكومة بالإقتراض مباشرة من المصرف المركزي من خلال السحب من حسابها الجاري أو من خلال السلف والقروض وإذا لم يُغط رصيد حسابها الجاري مبلغ العجز تقوم بالسحب على المكشوف (Mounir, 2006: 67); (Shalal, 2020: 4).

- الإقتراض غير المباشر: تقوم الحكومة بالإقتراض من المصرف المركزي بصورة غير مباشرة من خلال طرح أدوات الدين العام

• سندات وزارة المالية: تقوم الوزارة بطرحها عن طريق إعلانها قبل مدة ثم تنظم مزاد لبيعها، عادة ما تكون هذه السندات قابلة للاستدعاء من قبل الحكومة من أجل رغبتها في استردادها وتعويض أصحابها بما يلائم القيمة السوقية للسند بشرط أن تكون المدد المحددة مسبقاً في نشرة إصدار هذه السندات (Kid&David, 2003:2)

• الحوالات الخزينة لدى المصارف التجارية: وهي عبارة عن أوراق مالية صادرة من الحكومة لأغراض تمويل النفقات العامة وسد عجز الموازنة واستحقاقها يقل عن السنة، تصدر بسعر خصم وتطفأ بقيمتها الاسمية عند الاستحقاق، يتم بيعها بسعر موحد مقابل معدل فائدة يحدد بحسب ما يرسو عليه كل مزاد، يحق للمصارف تداولها في الأسواق الثانوية بعد إشعار البنك المركزي من أجل إجراء التسويات اللازمة في حساباته، هذه الحوالات تدعم الحكومة في عملية التمويل النقدي من أجل سد العجز الذي حصل في الموازنة العامة على المدى القصير مع أقل مخاطرة (Abdel Nabi, 2010: 29).

• السندات الحكومية: وهي عبارة عن أوراق مالية صادرة من الحكومة لأغراض تمويل النفقات العامة واستحقاقها يزيد عن السنة. (IMF, 2001:398) وهذه السندات تكون طويلة الأجل إذ تقوم الحكومة بطرحها لغرض الاقتراض مقابل سعر فائدة

معين وفترة استحقاق محددة من أجل تغطية نفقاتها التي تستطيع إيراداتها الاعتيادية من تغطيتها، وبعد أن تعود الظروف الاقتصادية الى طبيعتها تقوم الحكومة بتسديد ما بذمتها (whum, 2009: 54)
ان استخدام ادوات الدين العام المحلي هذه يعد من مصادر التمويل غير التضخمية (يقصد بمصادر التمويل غير التضخمية هي مصادر التمويل من المدخرات الحقيقية التي لا تؤدي لزيادة عرض النقود وبالتالي ارتفاع الأسعار).
(Mounir, 2006: 68).

3-5 مفهوم الكسل المصرفي:

إن معظم المصارف الكسولة تستثمر أموال المودعين في السندات الحكومية التي تحقق عوائد منخفضة وهذا ما يسمى بالخدمات المصرفية الكسولة. ما يعني أن المصرف يمتلك حساباً ثابتاً ومضموناً وحافز ضئيل للمخاطرة ولا يتحمل مخاطر عالية، ومن ثم فإن أموال المودعين سوف تكون محفوظة بشكل كبير وتكون الخسارة شبه معدومة ومقابل ذلك فإن الأرباح ستكون متدنية بشكل كبير. فضلا عن ضعف استجابة المصرف لطلبات إقراض القطاع الخاص المحفوف بالمخاطر في مواجهة الزيادة المستمرة في الاقتراض الحكومي. وهذا عكس النهج الكلاسيكي للخدمات المصرفية الذي يؤكد على ضرورة المبادلة بين العائد والمخاطرة لمختلف أصول محفظة الاستثمار المصرفي. (Arhotomhenla et al, 2022: 54)
اذ تعكس الزيادة في أدونات وسندات الخزانة تفضيل المصارف لاستثمار السيولة الزائدة في اصول منخفض المخاطر. هذه هي الحالة التي يتم فيها استعمار القطاع المصرفي من قبل "المصارف الكسولة". (Al-Majali , 2018, 119) ويرى البعض إن ضمانات القروض قد تحفز للمصارف على أن تكون "كسولة" وتقلل من جهود فحص المركز الائتماني للمقترض، اذ لا تقوم المصارف بفحص دقيق ومن ثم تعتمد على الضمانات أو الالتزامات المطلوبة. Voordeckers & Steijvers, (2006: 3086).

3-6 العلاقة بين إدارة المخاطر والكسل المصرفي:

إن ادارة المخاطر اعتمدت كأساس لمعالجة الكثير من السلبيات في الانشطة المصرفية والمالية ، عليه لابد من معرفة مفهوم ادارة المخاطر، وتعرف على أنها كافة الاجراءات التي تقوم بها إدارات المصارف من أجل وضع حدود للآثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر كمخاطر الائتمان، السوق أو مخاطر التشغيل، (LEO,2019:25)
كما يمكن تعريفها على انها جميع القرارات التي يمكن أن تؤثر على القيمة السوقية للمصرف، أو هي العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال تقليل المخاطر إلى أدنى حد والمحافظة على متطلبات السيولة والأمان.
(VAN GREUNING,2020:26).

كما عرفتها لجنة التنظيم المصرفي المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف ((FSR)) في الولايات المتحدة: أن إدارة المخاطر العملية التي من خلالها تعريف المخاطر وتحديدتها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها بهدف ضمان التالي:
(Freehan, 2008: 3).

-أن تكون المخاطر ضمن الاطار الموافق عليه من قبل مجلس ادارة المصرف.

-أن تكون عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الاهداف الاستراتيجية للمصرف.

-أن يكون العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر.

-أن يناسب تخصيص رأس المال والموارد مع مستوى المخاطر.

-أن تكون القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.

-أن تكون حوافز الأداء المطبقة في المصرف منسجمة مع مستوى المخاطر.

وللمحافظة على المصرف في أدنى حد ممكن من المخاطر يجب على ادارة المخاطر التعرف على المخاطر وتحليلها وتقييمها ومراقبتها بهدف التقليل والتخفيف من آثارها السلبية.

وبما ان المصارف تفضل الأوراق المالية الحكومية في جميع أنحاء العالم لأن المصارف لا تحتاج إلى رأس مال إضافي لوحظ تخفيضات خسائر او ديون مشكوك بها بسبب امكانية المخاطرة في الاستثمار في الاوراق الحكومية عن طريق :

(Acharya and Rajan, 2020, 28)

(1) تغيير المعالجة المحاسبية لحيازات السندات (الاعتراف المطول بالخسائر ، والزيادة في فئة السندات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، وما إلى ذلك) بقصد تأجيل الاعتراف بخسائر تغيرات سعر الفائدة.

(2) الضغط من أجل مشتريات السوق المفتوحة للسندات الحكومية من قبل البنك المركزي.

ان الفرص التي تكون مقدمة من الاقتراض الحكومي هي فرص ذهبية بالنسبة للمصارف التي تبحث عن القليلة وهذا ما ينعكس سلبا على السوق في حال تواجد هذه الفرص اذ يؤثر بشكل اساسي ع تنوع الاستثمار ويكون متجه باتجاه واحد وهو

تفعيل الاقتراض الحكومي على القطاع الخاص ومن ثم يصل للكسل المصرفي (Türsoy, 2018: 5)

كما ان النقطة المهمة للاستثمار في السندات الحكومية يمكن وصفها بالاستثمار الخامل للمصارف ذات رأس المال المنخفض

التي تبحث عن مكاسب سريعة والتي تكون باقي الفرص امامها استراتيجية محفوفة بالمخاطر. Acharya and Rajan, (2020, 28).

المبحث الثالث:

4-الجانب العملي:

لغرض اختبار فرضيات علاقات الارتباط بين متغيرات البحث استخدمت الباحثة مصفوفة الارتباط (معاملات الارتباط البسيط "Pearson") من اجل التحقق من قوة واتجاه علاقات الارتباط الموجودة بين أبعاد متغيرات الدراسة في الفرضية الرئيسية الأولى، أما اختبار الفرضية الرئيسية الثانية فتم استخدام معامل الانحدار البسيط لمعرفة معنوية الانموذج الفرضي.

1-4 اختبار علاقات الارتباط بين متغيرات البحث:

الفرضية الرئيسية : تنص على (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية و الكسل المصرفي). وانبثق عنها فرضيتان فرعية هي :-

الفرضية الفرعية الأولى : (H0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية وحجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص.

(H1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية وحجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص.

الفرضية الفرعية الثانية:

(H0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية وحجم الائتمان النقدي الممنوح

للمؤسسات العامة

(H1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية وحجم الائتمان النقدي الممنوح

للمؤسسات العامة

جدول (1) مصفوفة معاملات الارتباط بين الاقتراض الحكومي عبر السندات الحكومية والكسل المصرفي

الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية	الاقتراض من المؤسسات المالية		
-0.891**	0.822**	Pearson Correlation	حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص
0	0	Sig. (2- tailed)	
78	78	N	
0.876**	-0.353**	Pearson Correlation	حجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة
0	0.002	Sig. (2- tailed)	
78	78	N	

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

4.1.1 اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

يبين الجدول (1) وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية وحجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص ، اذ بلغ معامل الارتباط (-0.891) بمستوى معنوية (P-Value =0.000) وهو اقل من المستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) المحدد للاختبار، وهذه النتائج تشير الى ان اي زيادة في الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية يقابلها انخفاض في حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص، وهذا يعني رفض فرضية العدم (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) بمعنى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية وحجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص).

4.1.2 اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

(H_0) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية و حجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة
(H_1) توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية و حجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة.

يبين الجدول (1) وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية وحجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة ، اذ بلغ معامل الارتباط (0.876) بمستوى معنوية (P-Value =0.000) وهو اقل من المستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) المحدد للاختبار، وهذه النتائج تشير الى ان اي زيادة في الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية يقابلها زيادة في حجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة ، وهذا يعني رفض فرضية العدم (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) بمعنى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية وحجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة).

4-2 اختبار فرضيات التأثير بين متغيرات البحث:

أعتمدت الباحثة في إجراء الاختبار على استخدام معامل الانحدار البسيط (simple Regression Analysis) وسيتم قياس القوة التأثيرية للمتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد من خلال قياس معنوية قيم (t) المحسوبة لمعامل الانحدار البسيط، كما تم استخدام معامل التحديد (R²) الذي يقيس القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع، ومن خلال البرنامج الاحصائي (SPSS V.23).

الفرضية الرئيسية: تنص على (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية و الكسل المصرفي). وانبثق عنها فرضيتان فرعية هي :-
الفرضية الفرعية الأولى :-

(H₀) لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية في حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص.

(H₁) توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية في حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص.

الجدول (2) يبين نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط للاقتراض الحكومي من المؤسسات المالية عبر سندات وزارة المالية في حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص ويمكن كتابة معادلة الانحدار التقديرية وفق الصيغة الآتية:

$$Y_1 = a + bx_2$$

$$\hat{y} = 43585905.008 + (-11.238) x \quad \dots\dots\dots(1)$$

إذ أن

$\hat{y}$ تمثل المتغير المعتمد (الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص)

x تمثل المتغير المستقل (الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية)

جدول (2) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية في حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص

معامل الانحدار						
القيمة الاحتمالية	احصاء t	β		اختبار F		معامل التحديد R^2
	المحسوبة			القيمة الاحتمالية	احصاء اختبار F	
				Sig.	المحسوبة	
0	34.213	43585905	β_0	0	291.95	0.793
0	-17.087	11.238-	β_1			

المصدر : من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSSV23

- يتضح من النتائج الواردة في جدول (2) ما يأتي :

• التفسير الاحصائي:

(1) ان قيمة اختبار (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط قد بلغت (291.950) وهي معنوية عند مستوى دلالة (5 %) لان القيمة الاحتمالية لها (Sig) كانت تساوي (0.000) وهي اقل من مستوى الدلالة المعتمد، أي يوجد تأثير للمتغير المستقل في المتغير التابع مما يؤكد كفاءة ومعنوية الانموذج ككل .

(2) بلغت قيمة معامل التفسير (7930). (R2)، وهذا يعني إن الانحدار الخطي يفسر ما نسبته (79.3%) من التغيرات التي تطرأ على حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص (Y1) أما النسبة المتبقية والبالغة (20.7%) فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلية في الدراسة الحالية .

(3) تشير المعادلة التقديرية الى وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية (x2) والمتغير التابع (حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص (Y1))
• التفسير المالي للنموذج:

(1) أن تغير مقداره وحدة واحدة من (الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية (x2) يؤثر في (حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص (Y1) بمقدار (-11.238)، وبناء على ذلك فإن الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية له تأثير معنوي على حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص .

(2) تدل النتائج اعلاه على قبول فرضية الوجود (H1) توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية في حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص).

الفرضية الفرعية الثانية

(H0) لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية في حجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة .

(H1) توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية في حجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة.

الجدول (3) يبين نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط للاقتراض الحكومي من المؤسسات المالية عبر سندات وزارة المالية في حجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة ويمكن كتابة معادلة الانحدار التقديرية وفق الصيغة الآتية :

$$Y2=a+bx2$$

$$\hat{y} = -7752718.192 + 6.511 x \quad \dots\dots\dots(4)$$

إذ أن

$\hat{y}$ تمثل المتغير المعتمد (الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة)

x تمثل المتغير المستقل (الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية)

جدول (3) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية في حجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة

معامل الانحدار						
معامل التحديد R^2	اختبار F		β	احصاءة t	القيمة الاحتمالية	
	اختبار F	القيمة الاحتمالية				
0.767	250.381	0	β_0	-9.728	0	7752718-
			β_1	15.823	0	6.511

المصدر : من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSSV23

- ينصح من النتائج الواردة في جدول (3) ما يأتي :

• **التفسير الاحصائي:**

1. ان قيمة اختبار (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي البسيط قد بلغت (250.381) وهي معنوية عند مستوى دلالة (5%) (لان القيمة الاحتمالية لها Sig. كانت تساوي (0.000) وهي اقل من مستوى الدلالة المعتمد، أي يوجد تأثير للمتغير المستقل في المتغير التابع مما يؤكد كفاءة ومعنوية الانموذج ككل .
2. بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) (0.767) ، وهذا يعني إن الانحدار الخطي يفسر ما نسبته (76.7%) من التغيرات التي تطرأ على حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص (Y_2) . أما النسبة المتبقية والبالغة (23.3%) فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلية في الدراسة الحالية .
3. تشير المعادلة التقديرية الى وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية x_2) والمتغير التابع (حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص (Y_1)).

• **التفسير المالي للنموذج:**

1. أن تغير مقداره وحدة واحدة من (الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية (x_2)) يؤثر في (حجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة (Y_2)) بمقدار (6.511) ، وبناء على ذلك فان الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية له تأثير معنوي على حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص .
2. تدل النتائج اعلاه على قبول فرضية الوجود (H_1) (توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية في حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص).

المبحث الرابع:

5 الاستنتاجات والتوصيات:

5.1 الاستنتاجات:

يتم من خلال هذا المبحث اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة :-

- 1- أن تغير مقداره وحدة واحدة من (الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية) يؤثر في (حجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة) ، وبناء على ذلك فان الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية له تأثير معنوي على حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص.
- 2- وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية وحجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص، وهذه النتائج تشير الى ان اي زيادة في الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية يقابلها انخفاض في حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص، بمعنى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية وحجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص).
- 3- وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية وحجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة، وهذه النتائج تشير الى ان اي زيادة في الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية يقابلها زيادة في حجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة، بمعنى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاقتراض الحكومي عبر سندات وزارة المالية وحجم الائتمان النقدي الممنوح للمؤسسات العامة).

5.2 التوصيات:

- 1 - مراعاة توجيه الاقتراض للقطاع الخاص اكثر من القطاع العام لتجنب حصول ظاهرة الكسل المصارف وكذلك ضمان تنوع الاستثمار بين القطاع الخاص والقطاع العام والتاثير على الاقتصاد الكلي بشكل ايجابي.
- 2 - توصي الدراسة بالعمل الجاد في مجال التوعية للمستثمرين وفي مختلف المجالات من خلال اقامة دورات تدريبية والبرامج التطويرية والاعلان لزيادة خبراتهم في مجال عملهم بالاضافة الى اطلاعهم على مجالات اخرى مختلفة.

3-توصي الدراسة في محاولة التعاون بين البنك المركزي والمصارف الخاصة والعامة في محاولة توجيه الاستثمار المصرفي.
4- التركيز على الوظائف الأساسية للمصارف التجارية من خلال تسهيل عمليات منح الائتمان لتمويل المشاريع الاستثمارية للشركات الاستثمارية من جهة والعمل على تحقيق رغبات المستثمرين من جهة أخرى لتوجيه استثماراتهم والعمل على تحقيق أكبر قدر من الأرباح.

المصادر:

7-1 المصادر العربية

1. Haider Alwan Kazem Al-Shammari, master's student. Khader Abbas Jabbar. "Developing a method for preparing the state's general budget through the concept of gender-responsive budgeting (GRB)." Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences 1.24 (2016).
2. Abdul Nabi, Walid, The Iraqi Banking System: Its Origins, Development, and Future Prospects, General Directorate of Banking and Credit Control, Central Bank of Iraq, Baghdad, 2010.
3. Ammar Abdul Hadi Shalal. The impact of public debt on economic development - Iraq, a case study - for the period (2006-2017), 2020.
4. Louaj, Mounir. The role of administrative leadership in activating the human resources management strategy. Diss. Muhammad Al-Siddiq Bin Yahya Jijel University, 2006.
5. Farihan Abdel Hafeez Youssef. "Risk Management Banking." Journal of Baghdad College of Economic sciences University 18.(2008)
6. Muhammad Abdel-Zahra Arabi Al-Hussein. "The metaphorical modeling of COVID-19 pandemic crisis in Infosphere online news articles." Journal of Education College Wasit University 1.40 (2020).
7. They are, economic conditions and their effects on developing countries, unpublished master's thesis, Tikrit University, 2009.

7-2 المصادر الأجنبية:

1. Acharya, Viral V., and Raghuram Rajan. "Indian banks: A time to reform." University of Chicago Booth School of Business Working Paper, 2020.
2. Alenoghena, Raymond, and Adolphus Arhotomhenla Aghughu. "Oil Prices and Economic Activity in Nigeria: An Asymmetric Cointegration and Threshold.
3. Al-Majali, Ahmad A. "Crowding out effect of public borrowing: The case of Jordan." International Review of Management and Marketing 8.1, 2018.
4. Analysis." Acta Universitatis Danubius. (Economica 18.1, 2022.
5. Appiah-Kubi, Seth Nana Kwame, et al. "Key drivers of public debt levels: empirical evidence from Africa." Sustainability 14.3, 2022.
6. Burhanudin, Muhammad Danial Ariff, et al. "Real effects of government debt on sustainable economic growth in Malaysia." Journal of International Studi.
7. Davis, L. A., McMann, P. J., & Schmitt, T. P. Investment Banking, Addressing the Management Issues, New York, 2003. es 10.3, 2017.
8. Gerleman, Wendela J. "The stock market and government debt, the impact of government debt changes on stock market movements." Bachelor Thesis within Economics, Jönköping University, Sweden (2012).
9. Holtfrerich, M. W., et al. "Toward quantum plasmonic networks." Optica 3.9. (2016)
10. Howard, Michael, Public sector economics for developing countries, 2001..
11. Rebecca M. Nelson, Analyst in International Trade and Finance, Sovereign Debt in Advanced Economies: Overview and Issues for Congress, February 29, 2012.
12. Türsoy, Turgut, and Faisal Faisal. "Does financial depth impact economic growth in North Cyprus?." Financial Innovation 4.1, 2018.
13. Van Greuning, Hennie, and Sonja Brajovic Bratanovic. Analyzing banking risk: a framework for assessing corporate governance and risk management. World Bank Publications, 2020.
14. Voordeckers, Wim, and Tensie Steijvers. "Business collateral and personal commitments in SME lending." Journal of Banking & Finance 30.11, 2006.
15. Woods, Ngaire, and Amrita Narlikar. "Governance and the Limits of Accountability: The WTO, the IMF, and the World Bank." International Social Science Journal 53.170, 2001.